

تنويه: لم يتم تحديث ترجمة البيانات الوصفية لهذا المؤشر حيث اعتمدت في اجتماع 51 للجنة الإحصائية للأمم المتحدة بتاريخ 05/ آذار/ 2020 ويتم المتابعة مع الجهات الراعية لتوفير الترجمة الرسمية المحدثة.

الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
الغاية ٥-أ: إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والسيطرة على الأرض وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية
المؤشر ٥-أ-٢: نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها

المعلومات المؤسسية

المنظمة / المنظمات:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يجمع المؤشر 2.أ.5 كافة أهداف السياسة الوطنية ومسودة الاحكام والاحكام القانونية والتشريعات التنفيذية التي تعكس الممارسات الجيدة في ضمان مساواة حقوق المرأة في ملكية الاراضي و/أو السيطرة عليها. يتم تعريف "ملكية الأراضي" على أنها الحق المعترف به قانوناً بالمطالبة والاستخدام والنقل لأي ملكية أرض. ويتم تعريف "السيطرة على الأرض" على أنها القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بملكية الأرض. والمعايير المستخدمة لرصد المؤشر 2.أ.5 معترف بها في العالم أجمع بأنها ممارسات جيدة في تمكين حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والسيطرة عليها. يلتقط المؤشر هذه المعايير الأربعة التالية:

- هل يؤمن الإطار القانوني إقامة صندوق لتعزيز نفاذ النساء إلى الأراضي و/أو نفاذها إلى الموارد والخدمات الانتاجية؟
- هل التملك المشترك لملكية خاصة هو أمر قسري أم يتم التشجيع عليه من قبل حوافز اقتصادية للتنائي المتزوج أو غير المتزوج، بالتوافق مع القانون القومي؟
- في أنظمة الحيازة العرفية المعروفة، هل يسهل القانون تسجيل كافة المنتفعات من الأرض (بما فيها حق الاستخدام) للرجال والنساء؟

إن الأدوات القانونية والخاصة بالسياسات التي تتم تغطيتها هنا، هي مسودات المستندات الخاصة بالسياسات ومستندات السياسات المعتمدة رسمياً ومسودة التشريعات، والقانون الأولي، والتشريعات الثانوية (راجع قسم المصطلحات للتفسير المفصل).

ملاحظة: من المفترض أن تلتقط هذه المعايير نطاقاً واسعاً من السياقات الإقليمية المختلفة لتعكس النطاق الكوني لأهداف التنمية المستدامة. وكنتيجة لذلك، قد لا يكون ممكناً تطبيق المعيار ج) في كل البلدان.

الأساس المنطقي:

يتم في الوقت الراهن جمع المعلومات المتعلقة بالمؤشر 2.أ.5 من خلال أداة التقييم القانونية الخاصة بفاو (LAT) للمساواة بين الجنسين في حيازة الأراضي، التي من شأنها وضع وجود أربع ممارسات جيدة على الخريطة لضمان حقوق المرأة المتساوية في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها (في السياسة وفي أطر العمل القانونية).

يقوم المؤشر 2.أ.5 بجمع أهداف السياسات، ومسودات الاحكام والاحكام القانونية المتوفرة وتنفيذ التشريعات التي تعكس الممارسات الحسنة التي تضمن حقوق المرأة المتساوية في ملكية الأراضي والسيطرة عليها. ثم يتم احتساب المعلومات بحسب مرحلة ادخالها في السياسة واطار العمل القانوني، باستخدام درجات من 0 إلى 4. بحيث يشير كل رقم إلى إدخال المؤشر في السياسة وفي الإطار القانوني، على النحو التالي:

المرحلة صفر: غياب كافة التفويضات عن الإطار القانوني

المرحلة 1: مسودة خاصة بالسياسة تؤمن لاعتماد تفويض واحد أو أكثر

المرحلة 1.5: وثيقة خاصة بالسياسة معتمدة رسمياً من أجل اعتماد تفويض واحد أو أكثر

المرحلة 2: قانون يشمل تفويضاً واحداً أو أكثر

المرحلة 3: القانون الأولي يشمل تفويضاً واحداً أو أكثر

المرحلة 4: التشريعات الثانوية تشمل تفويضاً واحداً أو أكثر.

يتم تحديد هذه المراحل وفقاً لنتائج الاستبيان الذي تؤمنه البلدان لفاو، بغرض الإبلاغ ضمن المؤشر 2.أ.5

المفاهيم:

يتم تعريف "ملكية الأراضي" على أنها الحق المعترف به قانوناً بالمطالبة واستخدام ونقل أي ملكية أرض.

يتم تعريف "السيطرة على الأرض" على أنها القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بملكية الأرض.

(التفويض أ)

العنوان: هل يؤمن الإطار القانوني لإقامة صندوق لتعزيز نفاذ النساء إلى الأراضي و/أو نفاذها إلى الموارد والخدمات الانتاجية؟

الأساس المنطقي: بالتوازي مع الغاية 5.1، يجب أن يسهل الإطار القانوني نفاذ النساء إلى الموارد الانتاجية، بالإضافة إلى النفاذ إلى الملكية والسيطرة على الأراضي. يجب أن تتوفر صناديق الحكومة لهذا الغرض وأن تكون مترابطة من خلال هيئة معينة (صندوق).

الرصد: يسعى هذا التفويض إلى تحديد أهداف السياسة العامة، مسودة الاحكام، والاحكام القانونية المتوفرة والتشريعات التنفيذية التي تُلزم الحكومة على تخصيص صندوق لنفاذ المرأة للأرض و/أو نفاذها إلى الموارد الانتاجية والخدمات والمحافظة عليه.

(التفويض ب)

العنوان: هل التملك المشترك لملكية خاصة هو أمر قسري أم يتم التشجيع عليه من قبل حوافز اقتصادية للثنائي المتزوج أو غير المتزوج، بالتوافق مع القانون القومي؟

الأساس المنطقي: إن الأحكام القانونية المتعلقة بالملكية المشتركة لملكية خاصة ليست دائماً كفالة لحقوق المرأة المتساوية الخاصة بملكية الأراضي أو السيطرة عليها. فمن دون إدراج أسمائهن في صك الأرض، أو في العقد أو الشهادة، تبقى حقوق النساء في الملكية غير مضمونة، خاصة إذا ما كنّ مطلقات أو منفصلات أو أرامل.

الرصد: يسعى هذا التفويض إلى تحديد أهداف أي سياسة عامة، مسودة الأحكام، الأحكام القانونية المتوفرة والتشريعات التنفيذية التي:

- تمنح ملكية مشتركة لملكية خاصة قسرية لثنائي متزوج أو غير متزوج
- تجعل سندات الملكية المشتركة الخيار الافتراضي في التسجيل
- تشجع التملك المشترك للملكية الخاصة للثنائي المتزوج وغير المتزوج من خلال الحوافز الاقتصادية ك (من بينها) ما يلي:
 - الاعفاء من رسوم التسجيل للتسجيل المشترك
 - تخفيض رسوم التسجيل للتسجيل المشترك
 - الاعفاء من دفع ضرائب التسجيل
 - اعتماد المحفزات

(التفويض ج)

العنوان: في أنظمة الحيابة العرفية المعروفة، هل يسهل القانون تسجيل كافة المنتفعات من الأرض (بما فيها حق الاستخدام) للرجال والنساء؟

الأساس المنطقي: ينطبق هذا التفويض على البلدان التي تشغل نظاماً ثنائياً لحيابة الأراضي (النظام التشريعي لحيابة الاراضي ونظام تشريعي متعارف عليه رسمياً لحيابة الاراضي).

إن عبارة " كافة المنتفعات من الأرض " يتم فهمها على أنها كافة الحقوق في الأرض وعلى الأرض. وقد تشمل حق امتلاك واستخدام وتطوير والسيطرة على الأراضي التي تملكها المجتمعات من خلال الملكية التقليدية أو سيطرة أو استخدام تقليدي آخر، بالإضافة إلى تلك الأراضي التي حصلت عليها.

الرصد: يسعى هذا التفويض إلى تحديد أي أهداف للسياسات ومسودات أحكام وأحكام قانونية متوفرة والتشريعات التنفيذية التي تنظم تسجيل الحقوق العرفية بالأرض للرجال والنساء.

ملاحظة: من شأن أهداف السياسة العامة ومسودات الاحكام والاحكام القانونية المتوفرة والتشريعات التنفيذية أن تسهل تسجيل الحقوق. أي حدود زمنية على الطلبات، أو غطاء على مساحة السطح، سيكون له تأثير تقييد القدرة على تسجيل هذه الحقوق، وبالتالي ينبغي تجنبه.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

يتم في الوقت الراهن جمع المعلومات المتعلقة بالمؤشر 2.أ.5 من خلال أداة التقييم القانونية الخاصة بفاو (LAT) للمساواة بين الجنسين في حيازة الأراضي، التي من شأنها وضع وجود أربع ممارسات جيدة على الخريطة لضمان حقوق المرأة المتساوية في ملكية الاراضي و/أو السيطرة عليها (في السياسة وفي أطر العمل القانونية).

يقوم المؤشر 2.أ.5 بجمع أهداف السياسات، ومسودات الاحكام والاحكام القانونية المتوفرة وتنفيذ التشريعات التي تعكس الممارسات الحسنة التي تضمن حقوق المرأة المتساوية في ملكية الأراضي والسيطرة عليها. ثم يتم احتساب المعلومات بحسب مرحلة ادخالها في السياسة وإطار العمل القانوني، باستخدام درجات من 0 إلى 4. بحيث يشير كل رقم إلى إدخال المؤشر في السياسة وفي الإطار القانوني، على النحو التالي:

المرحلة صفر: غياب كافة التفويضات عن الإطار القانوني

المرحلة 1: مسودة خاصة بالسياسة تؤمن لاعتماد تفويض واحد أو أكثر

المرحلة 1.5: وثيقة خاصة بالسياسة معتمدة رسمياً من أجل اعتماد تفويض واحد أو أكثر

المرحلة 2: قانون يشمل تفويضاً واحداً أو أكثر

المرحلة 3: القانون الأولي يشمل تفويضاً واحداً أو أكثر

المرحلة 4: التشريعات الثانوية تشمل تفويضاً واحداً أو أكثر.

يتم تحديد هذه المراحل وفقاً لنتائج الاستبيان الذي تؤمنه البلدان لفاو، بغرض الابلاغ ضمن المؤشر 2.أ.5 ألف.

التفصيل:

التفصيل بحسب المراحل:

المرحلة صفر: غياب كافة التفويضات عن الإطار القانوني

المرحلة 1: مسودة خاصة بالسياسة تؤمن لاعتماد تفويض واحد أو أكثر

المرحلة 1.5: وثيقة خاصة بالسياسة معتمدة رسمياً من أجل اعتماد تفويض واحد أو أكثر

المرحلة 2: قانون يشمل تفويضاً واحداً أو أكثر

المرحلة 3: القانون الأولي يشمل تفويضاً واحداً أو أكثر

المرحلة 4: التشريعات الثانوية تشمل تفويضاً واحداً أو أكثر.

يتم تحديد هذه المراحل وفقاً لنتائج الاستبيان الذي تؤمنه البلدان لفاو، بغرض الإبلاغ ضمن المؤشر 2.5 ألف.

مصادر البيانات

الوصف:

يتم في الوقت الراهن جمع المعلومات المتعلقة بالمؤشر 2.5 ألف من خلال أداة التقييم القانونية الخاصة بفاو (LAT) للمساواة بين الجنسين في حيازة الأراضي، التي من شأنها وضع وجود أربع ممارسات جيدة على الخريطة لضمان حقوق المرأة المتساوية في ملكية الاراضي و/أو السيطرة عليها (في السياسة وفي أطر العمل القانونية).

عملية الجمع:

كونها الوكالة التي تملك الوصاية على هذا المؤشر، توصي فاو بأن تأخذ البلدان هذه الخطوات بغرض الإبلاغ الموحد ضمن الغاية 2.5 ألف.

الخطوة 1: تحديد الوحدة المسؤولة

الوظيفة: التمتع بمجموعة المعلومات، التحقق من النتائج وتفعيلها، وإيصالها لفاو.

الهيئات المحتملة: كون وزارة العدل هي الوزارة المسؤولة عن تطبيق القانون والدفاع عن حقوق الانسان وتشجيعها بما في ذلك المساواة بين الجنسين، فهي في موقع الأفضلية لمتابعة وظائف المؤشر 2.5 ألف ومن الهيئات المحتملة الأخرى، لجان حقوق الانسان، اللجان الخاصة بتحقيق المساواة ابين الجنسين وغيرها من الهيئات ذات الصلة.

الخطوة 2: تحديد خبير قانوني وطني

نظراً للطبيعة القانونية للمؤشر 2.أ.5، يجب أن تنتظر الهيئة المسؤولة بأمر تعيين خبير قانوني وطني للقيام بالمراجعات القانونية.

خصائص الخبير الموصى بها:

يجب أن يكون الخبير القانوني الوطني قادراً على إظهار المعرفة والخبرة في المسائل المرتبطة بحقوق الملكية في بلده أو بلدها، وأن يكون قادراً على تحديد السياسات ذات الصلة والمواد القانونية الخاصة بحقوق الملكية والاراضي وأن يكون طليقاً باللغة الانكليزية.

الخطوة 3: تحليل الخبير للسياسة والاطار القانوني

طبيعة المراجعة

بغرض الابلاغ عن المؤشر 2.أ.5، توصي فاو، بأن يقوم الخبير القانوني الوطني بملء الاستمارات الثلاث المرفقة (في المرفق).

الاستمارة الأولى: "لائحة التحقق من الأدوات الخاصة بالسياسات والقانون"

هذه الاستمارة تؤمن لائحة تحقق من الأدوات الخاصة بالسياسات والقانون ذات الصلة من أجل فرزها للتفويضات

الاستمارة الثانية: "لائحة الأدوات الخاصة بالسياسات والقانون للإبلاغ ضمن المؤشر 2.أ.5"

يجب أن يتم استخدام هذه الاستمارة لتسهيل عملية الابلاغ ضمن المؤشر 2.أ.5

الاستمارة الثالثة: "استبيان خاص بالمؤشر 2.أ.5"

من شأن هذه الاستمارة أن تلخص نتائج الفرز.

الخطوة 4: المصادقة على النتائج من قبل الهيئة المسؤولة

يجب التحقق من نتائج الفرز والمصادقة على صحتها من قبل الهيئة المسؤولة قبل ابلاغها لفاو.

الخطوة 5: إيصال النتائج لفاو

بعد التحقق من النتائج والمصادقة عليها، تقوم الهيئة المسؤولة برفع الاستمارات الاولى والثانية والثالثة للوكالة الراعية، أي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو). ومن الموصى به بشكل كبير أن تقوم الهيئة المسؤولة في هذه المرحلة بإبلاغ السلطة الاحصائية القومية التي سيكون لها المسؤولية الشاملة في تنسيق إبلاغ أهداف التنمية المستدامة على المستوى القومي.

الخطوة 6: المصادقة على نتائج المؤشر الأخيرة مع البلدان

ستقوم فاو باحتساب المؤشر بالاستناد إلى المعلومات التي توفرها البلدان. وستعيد التواصل في المعلومات مع الخبير القانوني الوطني وستبحث عن الموافقة الأخيرة قبل الإبلاغ عن المؤشر على المستوى العالمي.

توافر البيانات

27 بلداً

الجدول الزمني

جمع البيانات:

كانون الثاني/يناير 2017

إصدار البيانات:

كانون الأول / ديسمبر 2017.

الجهات المزودة بالبيانات

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)

الجهات المجمعّة للبيانات

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)

المراجع

دليل الموارد الموحّد:

<http://www.fao.org/gender-landrights-database/legislation-assessment-tool/indicators/en/>

المراجع:

<http://www.fao.org/gender-landrights-database/legislation-assessment-tool/indicators/en/>

المؤشرات ذات الصلة

1.أ.5:

(أ) نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراض زراعية أو لديهم حقوق مضمونة فيها، بحسب الجنس؛ و(ب) حصة المرأة بين المالكين أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، بحسب نوع الحيازة.